

مديرية الشركات
الرقم: ٤٤٤
التاريخ: ٢٠١٥/٥/١٧
اسم الدائرة: شركة

البنك العربي سورية
ARAB BANK-SYRIA

الهيئة العامة العادية

يوم الأحد الموافق 2015/5/17

د. لشركات للدراسة د. إبراهيم اللاذقية
١١/٥/١٧
٩/١٧٨

عملاً بأحكام المادتين 164 و165 من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، والمادتين 22 و23 من النظام الأساسي للبنك العربي - سورية، بخصوص الدعوة إلى اجتماع الهيئة العامة العادية للبنك العربي - سورية، شركة مساهمة مغفلة، وذلك في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الأحد الموافق 2015/5/17 في فندق الفور سيزنز - قاعة الحلبي، وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني يكون الاجتماع الثاني بنفس المكان الساعة 12,00 ظهراً، حيث تم نشر الدعوة في صحيفتين يوميتين، والمرفق نسخة عن كل منها مع هذا المحضر، متضمنة جدول أعمال الجلسة وفق أحكام المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 في الصحف التالية:

جريدة الثورة	العدد 15756	بتاريخ 2015/4/30
جريدة الوطن	العدد 2137	بتاريخ 2015/5/3
جريدة الثورة	العدد 15758	بتاريخ 2015/5/3
جريدة الوطن	العدد 2138	بتاريخ 2015/5/4
جريدة الثورة	العدد 15759	بتاريخ 2015/5/4

وبناءً على الكتاب الموجه إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك رقم 2083/ع.م/2015 تاريخ 2015/4/29 والمتضمن إبلاغها الدعوة المذكورة لتسمية مندوباً عنها لحضور هذا الاجتماع.

وبناءً على الكتاب الموجه إلى مصرف سورية المركزي رقم 2082/ع.م/2015 تاريخ 2015/4/29 والمتضمن إبلاغه الدعوة المذكورة لتسمية مندوباً عنه لحضور هذا الاجتماع.

وبناءً على الكتاب الموجه إلى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية رقم 2081/ع.م/2015 تاريخ 2015/4/29 والمتضمن إبلاغها الدعوة المذكورة لتسمية مندوباً عنها لحضور هذا الاجتماع.

فقد اجتمعت الهيئة العامة العادية للبنك العربي - سورية في الساعة الأولى في الساعة الحادية عشرة من صباح يوم الأحد بتاريخ 2015/5/17 في فندق الفور سيزنز - دمشق بحضور عدد من مساهمي شركة البنك العربي - سورية المساهمة المغفلة وأمين المحاسبة العامة (26,406,956) سهماً وتشكل مانسته (52,291 %) من رأسمال شركة البنك العربي - سورية المساهمة المغفلة، وأسهم



نسخة خاصة بالتداول
٢٠١٥/٥/١٧

١٧ أيار ٢٠١٥
صورة طبق الأصل

بالوكالة وعددها (8,585,000) سهماً وتمثل ما نسبته (17%) من رأس مال شركة البنك العربي - سورية المساهمة المغفلة، وبذلك يكون عدد الأسهم الإجمالي المغفلة (34,991,956) سهماً وتشكل ما نسبته (69,291 %) من رأسمال شركة البنك العربي - سورية (وفق جدول الحضور المرفق).

كما حضر اجتماع الهيئة العامة العادية أغلب أعضاء مجلس الإدارة ومندوبين عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك كل من السيد/ محمود حيشية و السيدة/ الهام شحادة بموجب كتاب التكليف رقم 1/12/704 تاريخ 2015/5/3، وكل من السيدة / اسيل حسين و السيدة / ميساء البوشي كمندوبين عن مصرف سورية المركزي بموجب الكتاب رقم 161/1524/ تاريخ 2015/5/14، والسيد / مصعب موسى والسيد / احمد القصار كمندوبين عن هيئة الأوراق والأسواق المالية بموجب الكتاب رقم 432/ ص-إ.م تاريخ 2015/5/14. كما حضر الاجتماع السيد / مصطفى عوني زكية مدقق حسابات البنك واغلبية اعضاء مجلس إدارة البنك العربي - سورية.

وحيث أن شروط انعقاد الاجتماع قد توافرت، من حيث إصدار الدعوة وحضور مساهمين بأكثر من النصاب الذي توجبه المادة (166) من المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 وحضور أغلب أعضاء مجلس الإدارة وتمثيل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بمندوب عنها، وتمثيل مصرف سورية المركزي بمندوب عنه، وتمثيل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بمندوب عنها، فإن هذا الاجتماع يكتسب الصفة القانونية لانهاده.

بعد أن تنازل كافة الحضور عن الشروط الشكائية للدعوة بدأت الهيئة العامة العادية للبنك العربي - سورية، شركة مساهمة مغفلة أعمالها.

استناداً لأحكام المادتين 181 و 182/1 من قانون الشركات، ترأس الهيئة العامة العادية السيد رئيس مجلس إدارة البنك الدكتور / خالد الوزني الذي سمي كل من السيد / احمد صفوح سباهي شاهين والسيدة / آمال محمود عزام كمراقبي تصويت والسيد / غسان خميس أبو النيل كمندوبين لوقائع الجلسة.

وبعد التأكد من تحقق شروط انعقاد الهيئة العامة العادية وموافقتها بالإجماع على جدول الأعمال، أعلن رئيس الجلسة بدء مناقشة بنود جدول الأعمال على النحو التالي:

1. الاستماع لتقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة للفترة المالية 2014 ، ولخطة العمل للسنة المالية المقبلة.

2. الاستماع لتقرير مدقق الحسابات عن أحوال البنك وعن حساب ميزانيته وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة بتاريخ 31 كانون الأول 2014.

3. مناقشة تقرير مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليهما.

4. اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطات ، ان امكن، وفق أحكام القوانين المطبقة على المصارف.
5. اتخاذ القرار بخصوص الأرباح، إن وجدت ، وفق مقترح مجلس الإدارة.
6. البحث في تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2014 واتخاذ القرار بشأنها.
7. انتخاب مدقق الحسابات لسنة مالية واحدة وتعيين تعويضاته.
8. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام 2014.
9. المصادقة على تعيين عضو مجلس الإدارة البديل و الذين تم تعيينه من قبل مجلس الادارة لإكمال ولاية العضو المستقيل.
10. الموافقة على تجديد عقد الإدارة الموقع بين البنك العربي ش.م.ع ، الأردن والبنك العربي - سورية لمدة سنة اعتباراً من 2015/1/1 ولغاية 2015/12/31 بعد الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي.

1. الاستماع لتقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للدورة المالية 2014، ولخطة العمل للسنة المالية المقبلة:

قام السيد رئيس الجلسة بقراءة تقرير مجلس الإدارة الذي تضمن استعراض ما تم إنجازه حتى نهاية العام 2014 على مختلف الأصعدة وخطة البنك للعام 2015، كما تطرق التقرير الى التراجع الواسع الذي شهدته أسعار النفط و الذي لقي بظلاله على العديد من القوى الإقتصادية ضمن المنظومة الدولية و اثره على مختلف السياسات المالية و النقدية. كما اشار التقرير الى غياب الإستقرار السياسي وسيادة حالة من عدم وضوح الرؤية في معظم دول المنطقة العربية نتيجة لإستمرار التحولات والإضطرابات السياسية والإقتصادية والاجتماعية التي تمر بها، والتي أسهمت بشكل كبير في تعزيز حالة التراجع في الأداء الإقتصادي والمالي وتراجع فرص الإستثمار والتدفقات النقدية المصاحبة لها ومحدودية القدرة على خلق فرص العمل وما نجم عن ذلك من زيادة معدلات الفقر والبطالة، كما اشار التقرير الى الظروف الصعبة التي يمر بها الاقتصاد السوري بالإضافة إلى العقوبات المفروضة على القطر منذ عدة سنوات الأثر البالغ في زيادة المعاناة وتعميق حالة الركود الإقتصادي على صعيد كل من الأفراد والمؤسسات، العامة منها والخاصة. وقد كان للقطاع المصرفي نصيبه من المعاناة والصعوبات التي يمر بها الاقتصاد الوطني، حيث شهدت أعمال ونشاطات المصارف بشكل عام تراجعاً حاداً نتيجة لجودة محافظ التسليف بسبب زيادة معدلات التعثر لدى معظم المدينين، كما زادت مخاطر التشغيل بشكل كبير في ضوء الظروف التي يمر بها القطر لقد فرضت الظروف غير المواتية التي يمر بها القطاع المصرفي ضرورة الإستمرار في تبني إستراتيجية محافظة تقوم على بناء مؤونات ومخصصات كافية مقابل الإسهامات المتعثرة، الأمر الذي أدى، بالإضافة إلى التغير في

سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، إلى التأثير وبشكل كبير على النتائج المالية لمعظم المصارف السورية.

حيث بينت الحسابات وجود خسارة صافية لعام 2014 بمبلغ وقدره 84.815.136 ليرة سورية (اربعة وثمانون مليون و ثمانمائة و خمسة عشر الف و مائة وستة و ثلاثون ليرة سورية).

أما فيما يتعلق بالعام 2015 فسيتم التركيز على ما يلي:

- تعزيز قدرة البنك على الاستمرار من خلال التكيف مع الظروف التشغيلية و محاولة زيادة الإيرادات التشغيلية.
 - المحافظة على مستويات سيولة مقبولة.
 - تكثيف الجهود لمعالجة حالات التعثر الإئتماني و محاولة التوصل مع عملاء البنك المدينين لحالات تسوية تسمح باسترداد حقوق البنك و تعزيز إيراداته التشغيلية .
 - الاستمرار باتباع سياسة ضبط المصاريف التشغيلية.
 - التخفيف من المخاطر التشغيلية من خلال التركيز على تعزيز أدوات الضبط الداخلي.
- (ربطاً تقرير مجلس الإدارة مرفق مع محضر الحالي)

2. الاستماع لتقرير مدقق الحسابات عن أحوال البنك وعن حساب ميزانيته وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة بتاريخ 31 كانون الأول 2014، ومناقشة اقتراح المجلس فيما يتعلق بهذه الحسابات والأرباح المحققة:

قام السيد بشار حلة بتفويض من السيد مصطفى عوني زكيه - مدقق الحسابات - بتلاوة تقريره إلى الهيئة العامة للبنك العربي- سورية عن وضع الشركة المالي حتى الفترة المنتهية في 2014/12/31، وخلص إلى أن ميزانية وحسابات الشركة صحيحة وأعدت وفقاً للقانون والأصول وتظهر بشكل عادل حسابات الشركة عن السنة المالية 2014.

3. مناقشة تقرير مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليهما:
ناقشت الهيئة العامة تقرير مجلس الإدارة ومدقق الحسابات وميزانية الشركة وحساباتها وقد تم طرح أسئلة بخصوص حجم المحفظة وجودتها و المصاريف التشغيلية .
وبعد ذلك أجاب مجلس الادارة على هذه الأسئلة والاستفسارات المقدمة من السادة المساهمين

انتهت الهيئة العامة إلى الموافقة عليهما بالإجماع.

4. اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطيات وفق أحكام القوانين المطبقة على المصارف:
تمت مناقشة موضوعي الاحتياطيات في ضوء نتائج البنك المتحققة لعام 2014. وبناء على نتائج البنك المتحققة لعام 2014 (خسائر قبل الضريبة 84.815.136 ليرة سورية) (اربعة و ثمانون مليون و ثمانمائة و خمسة عشر الف و مائة وستة و ثلاثون ليرة سورية)، ولذلك فلا يتوجب اقتطاع أية احتياطيات لهذا العام.

5. اتخاذ القرار بخصوص الأرباح، إن وجدت، وفق مقترح مجلس الإدارة:
بين السيد رئيس مجلس الإدارة نظراً لوجود خسارة بحوالي 85 مليون ليرة سورية، لذلك لا يوجد أرباح قابلة للتوزيع، حيث وافقت الهيئة العامة بالإجماع على ذلك.
6. البحث في تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام 2014 واتخاذ القرار بشأنها:
تمت مناقشة موضوع تعويضات أتعاب أعضاء مجلس الإدارة عن عضويتهم في المجلس خلال العام 2014، وخلصت الهيئة العامة إلى أن عدم وجود أرباح محققة يمنع من توزيع أي تعويضات لأعضاء مجلس الإدارة، كما اطلع الدكتور/ خالد الوزني المساهمين على بدلات العضوية لأعضاء مجلس الإدارة و مصاريف السفر و الإقامة و التي تم صرفها خلال عام 2014 و البالغة خمسة و اربعون مليون و مائة و ثمانون ألف ليرة سورية حسب ماورد في التقرير السنوي لعام 2014، و قد أوضح الدكتور/ خالد ان اعضاء المجلس قد قرروا التنازل عن بدلات عضوية المجلس و اللجان لعام 2015 تطبيقاً لسياسة البنك في ضبط النفقات.
حيث وافقت الهيئة العامة بالإجماع على ذلك.
7. انتخاب مدقق الحسابات لسنة مالية واحدة وتعيين تعويضاته:
استناداً لأحكام المادة / 24 / من النظام الأساسي للبنك بشأن تعيين الهيئة العامة مؤسسة حربية أو مدنية من ذوي الاختصاص والسمعة والنزاهة في التدقيق، وكذلك كمفوض خارجي لتدقيق الحسابات ضمن معايير المحاسبة الدولية ومبادئ ومقررات لجنة بازل، ولاحقاً لتعليمات وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لجهة تعيين مدقق حسابات.
بعد التداول ومناقشة مداخلات السادة المساهمين، أنتخبت الهيئة العامة بالإجماع مدقق حسابات من جدول المحاسبين القانونيين الصادر عن وزارة المالية السادة/ شركة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) و تميمي و السمان محاسبون قانونيون مدنية و المهنية وذلك للدورة المالية 2015 وفوضت الهيئة العامة بالإجماع مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.
8. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام 2014.
وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تبرئة ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة و المدير العام وممثلي البنك عن أعمال الشركة خلال السنة المالية 2014.
9. المصادقة على تعيين عضو مجلس الإدارة البديل والذي تم تعيينه من قبل مجلس الإدارة لإكمال ولاية العضو المستقيل:
بين رئيس الجلسة أن السيد / سامر رستم قد تقدم باستقالته من مجلس الإدارة، فعين مجلس الإدارة السيد/ محمد عبد السلام هيكل بناءً على إقتراح مجلس الإدارة بعد موافقة لجنة الترشيحات والمكافآت على هذا التعيين، وتم إرسال السيرة الذاتية للعضو البديل لمصرف سورية المركزي الذي أرسل موافقته عليه بموجب الكتاب رقم 0/1/725 تاريخ 2014/8/20 على أن يتم عرض تعيينه على أول هيئة عامة للشركة.
وقد وافقت الهيئة العامة بالإجماع على التعيين على أن يتم مدة ولاية سلفه.
10. الموافقة على تجديد عقد الإدارة الموقع بين البنك العربي ش.م.ع / الأردن والبنك العربي - سورية لمدة سنة اعتباراً من 2015/1/1 إلى 2015/12/31:



أشار السيد رئيس الجلسة إلى تجديد عقد الإدارة مع البنك العربي ش.م.ع لمدة عام اعتباراً من 2015/1/1 إلى 2015/12/31، وقد أشار رئيس الجلسة إلى أن الخدمات المقدمة من البنك العربي تشمل:

- تقديم البرامج الإلكترونية المصرفية والدعم الفني اللازم في هذا المجال.
- إعداد الكوادر البشرية وتدريب موظفي البنك وتأهيلهم بشكل مستمر.
- تسهيل عمل البنك العربي - سورية مع المصارف المراسلة في خارج القطر.
- خدمات أخرى يطلبها البنك العربي - سورية من الشريك الإستراتيجي، وخاصة في مجال صياغة وإعداد السياسات والإجراءات البنكية المناسبة.

قيمة العقد السنوي هو 50 ألف دولار، ولا يمكن أن يكون نافذاً إلا بعد موافقة موافقة مصرف سورية المركزي عليه. وحيث أن مصرف سورية المركزي قد أورد بعض الملاحظات حول بنود العقد، فإننا نطلب موافقة الهيئة العامة على تفويض مجلس الإدارة بمناقشة هذه التعديلات وإقرارها بعد الحصول على موافقة مصرف سورية المركزي، حيث سيتم عرض الاتفاقية على مصرف سورية المركزي للحصول على موافقتهم.

تم فتح باب النقاش، حيث وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تجديد عقد الإدارة وعلى قيمته السنوية ما لم يتم الوصول الى مبلغ اقل، وعلى تفويض مجلس الإدارة بمناقشة التعديلات مع مصرف سورية المركزي والحصول على موافقتهم.

وبانتهاء مناقشة كامل بنود جدول الأعمال، أعلن السيد رئيس الهيئة العامة اختتام أعمال الهيئة العامة العادية بتمام الساعة الواحدة ظهراً من نفس تاريخ الاجتماع.

مندوب وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك
محمد حبيب

مرافق: السيد أحمد صفوح سباهي شاهين

مدون الجلسة: غسان خميس أبو النيل

مرافق: السيدة أمال محمود عزام

رئيس الهيئة العامة العادية: الدكتور خالد الوزني

مندوب مصرف سورية المركزي



صورة طبق الأصل